صدر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الإنتوساي).
لمزيد المعلومات يرجى زيارة الموقع www.issai.org.

ISSAI 10

الإنتوساي

إعلان مكسيكو بشأن الاستقلالية

INTOSAI Professional Standards Committee

PSC-Secretariat

Rigsrevisionen • Landgreven 4 • P.O. Box 9009 • 1022 Copenhagen K • Denmark

Tel.:+45 3392 8400 • Fax:+45 3311 0415 • E-mail: info@rigsrevisionen.dk

INTOSAI

EXPERIENTIA MUTUA

OMNIBUS PRODEST

INTOSAI General Secretariat - RECHNUNGSHOF
(Austrian Court of Audit)
DAMPFSCHIFFSTRASSE 2
A-1033 VIENNA
AUSTRIA
Tel.: ++43 (1) 711 71 • Fax: ++43 (1) 718 09 69

E-MAIL: intosai@rechnungshof.gv.at;
WORLD WIDE WEB: http://www.intosai.org

INTOSAI

المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - 10

إعلان مكسيكو بشأن الاستقلالية

المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - 10
إعلان مكسيكو بشأن الاستقلالية

الديباجة :

لقد انعقد المؤتمر الدولي التاسع عشر للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (إنتوساي) في مكسيكو:

حيث أن الاستعمال المنظم وبكفاءة للأموال والموارد العامة يعتبر من الشروط الأساسية المسبقة لإدارة الأموال العامة بطريقة سليمة لما له من أثر فعال في اتخاذ قرارات المسؤولين .

وحيث أن إعلان ليما بخصوص إيضاحات قواعد تدقيق الحسابات (المشار إليه فيما يلي بـ"إعلان ليما")، ينص على أنه لا يمكن للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تؤدي مهامها إلا إذا كانت مستقلة عن الجهات الخاضعة للرقابة والمحاسبة وكانت تتمتع بالحماية من التأثير والنفوذ الخارجي .

ولتحقيق هذا الهدف، ومن أجل إقامة ديمقراطية سليمة، فإنه من اللازم أن يتوفر في كل بلد جهاز أعلى للرقابة والمحاسبة تكون استقلاليته مضمونة بالقانون .

وحيث أن إعلان ليما يقر بأنه لا يمكن لمؤسسات الدولة أن تكون مستقلة استقلالا تاماً، فإنه مع ذلك يشدد على أن تتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بالاستقلال الوظيفي والتنظيمي اللازم للقيام بالمهام المكلفة بها .

وأنه من خلال تطبيق المبادئ المتعلقة بالاستقلالية، يمكن للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تحقق الاستقلالية عن طريق عدة وسائل بكفاءة عالية واستخدام ضمانات مختلفة ووسائل إحترازية لتحقيق هذه الاستقلالية .

كما أن أحكام التطبيق التطبيقية المدرجة هنا تسعى إلى توضيح هذه المبادئ التي تعتبر وضعاً مثالياً لأي جهاز أعلى للرقابة والمحاسبة مستقل. مع الإقرار بأنه لا يوجد حاليا جهاز أعلى للرقابة والمحاسبة تتوفر فيه جميع أحكام التطبيق بما دعا إلى إدراج التطبيقات الجيدة لتحقيق الاستقلالية باستخدام الإيضاحات المرفقة بهذه الوثيقة والاستعانة بمضمونها .

وبذلك تقرر ما يلي:

تبني ونشر وتوزيع هذه الوثيقة التي تحمل عنوان "إعلان مكسيكو بشأن الإستقلالية" .

عام :
بصفة عامة، تقر الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بوجود ثمانية مبادئ رئيسية انبثقت عن إعلان ليما وعن القرارات التي تم اتخاذها في المؤتمر السابع عشر للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في سيول (كوريا) كشروط ومتطلبات أساسية للرقابة المالية السليمة في القطاع العام.

المبدأ الأول :
وجود إطار دستوري/نظامي/قانوني مناسب وفعال وأحكام تطبيقية واقعية خاصة بهذا الإطار.
من المطلوب وضع تشريعات تحدد بالتفصيل مدى استقلالية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

المبدأ الثاني :
استقلالية رؤساء الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة و"الأعضاء" (في المؤسسات التي يتمتع أعضاؤها بصلاحية جماعية متساوية)، بما في ذلك ضمان الحفاظ على المنصب والحصانة القانونية أثناء الأداء العادي لمهامهم.
تحدد التشريعات المطبقة شروط تعيين رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة و"الأعضاء" في المؤسسات التي يتمتع فيها أعضاؤها بصلاحية جماعية متساوية، وإعادة تعيينهم، وعملهم، وتقاعدهم وإقالتهم.
- يتم تعيينهم، أو إعادة تعيينهم، أو إقالتهم وفق إجراء يضمن استقلاليتهم عن السلطة التنفيذية. (انظر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – 11 الإيضاحات والتطبيقات الجيدة المتعلقة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة)؛
- يكون تعيينهم لمدة طويلة كافية ومحددة حتى يتمكنوا من أداء المهام المنوطة بهم دون الخوف من العقاب؛
- تكون لديهم حصانة ضد الملاحقة القضائية بخصوص أي عمل سابق أو حاضر نتج عن الأداء العادي والطبيعي لمهامهم كما يقتضي الحال؛

المبدأ الثالث :
صلاحية واسعة كافية وحرية التصرف التامة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في أداء مهامها :
ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تتمتع بالسلطة الكافية لتحقيق أهدافها التالية :
- استعمال الأموال والموارد أو الموجودات العامة من قبل جهة مستلمة أو منتفعة بغض النظر عن طبيعتها القانونية .
- تحصيل الإيرادات المستحقة للحكومة أو الجهات الحكومية .
- قانونية ونظامية الحسابات الحكومية أو حسابات الجهات الحكومية .
- الوقوف على جودة الإدارة المالية وإعداد التقارير.
- العمليات الحكومية أو عمليات الجهات الحكومية من منظور عناصر الاقتصادية والكفاءة والفعالية .

وما عدا في الحالات التي يطلب منها القانون فعل ذلك، لا تقوم الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة برقابة سياسة الجهات الحكومية بل تقتصر فقط على رقابة تنفيذ السياسات.

ومع احترام الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة للقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية والتي تطبق عليها، فإنها متحررة من أي توجيه أو تدخل من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية:
- عند اختيار مواضيع الرقابة .
- عند التخطيط لعملياتها الرقابية، وبرمجتها، وإنجازها، وإعداد تقاريرها، ومتابعتها؛
- عند تنظيم وإدارة جهازها الرقابي .
- عند فرض عقوبات عندما يكون تطبيق العقوبات جزءاً من صلاحية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة .

لا ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بأي شكل من الأشكال أن تتدخل أو تعطي الانطباع بأنها تتدخل في إدارة الجهات الخاضعة لرقابتها.

وينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تضمن عدم قيام موظفيها بتكوين علاقات وثيقة مع الجهات الخاضعة للرقابة لكي تبقى موضوعية أو تبدو موضوعية.

ورغم أن للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة حرية التصرف التامة في أداء المهام المنوطة بها، يجب عليها أيضاً أن تتعاون مع الجهات الحكومية والعامة التي تسعى إلى إدخال تحسينات على استخدام وإدارة الأموال العامة.

ويتعين على الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تستخدم معايير العمل والرقابة المناسبة وأن تلتزم بقواعد السلوك المذكورة في الوثائق الرسمية لمنظمة الإنتوساي واتحاد المحاسبين الدولي أو الهيئات الأخرى المعترف بها التي تضع المعايير.

يجب على الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تقدم تقريراً سنوياً خاصاً بالأنشطة التي تقوم بها إلى السلطة التشريعية ومؤسسات أخرى في الدولة بمقتضى الدستور أو القوانين الأساسية أو التشريعات، ويجب عليها أن تنشر هذا التقرير على الجمهور.

المبدأ الرابع :

الوصول غير المقيد للمعلومات :

ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تتمتع بالسلطات الكافية للحصول، بشكل غير مقيد ومباشر وحر، وفي الوقت المناسب، على كافة الوثائق والمعلومات اللازمة لأداء مهامها القانونية على نحو صحيح.

المبدأ الخامس :

حق وواجب إعداد تقارير بشأن أعمالها :

لا ينبغي تقييد حرية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في إعداد تقارير بشأن نتائج أعمالها الرقابية ، فينبغي بموجب القانون أن ترفع تقريراً بشأن نتائج رقابتها المالية على الأقل مرة في كل سنة.

المبدأ السادس :

حرية تقرير محتوى تقارير الرقابة المالية وتوقيتها ونشرها وتوزيعها :

يجب أن تتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بحرية تقرير محتوى ومضمون تقاريرها الرقابية ، فضلاً عن حقها في إبداء الملاحظات ورفع التوصيات في تقاريرها الرقابية، مع الأخذ في عين الاعتبار، كلما كان مناسباً ، وجهة نظر الجهات المشمولة بالرقابة .

تحدد الهيئة التشريعية حداً أدنى للشروط المتعلقة بإعداد تقارير الرقابة المالية من قبل الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، كلما كان مناسباً، وتحدد أيضاً مواضيع معينة يجب أن تخضع إلى رأي أو شهادة رقابة رسمية.

تتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بحرية تحديد الوقت المناسب لتقاريرها ما لم يفرض القانون شروطاً معينة خاصة بإعداد تقارير الرقابة المالية.

يجوز للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تلبي طلبات معينة لإجراء تحقيقات أو رقابة مالية من السلطة التشريعية ككل أو إحدى لجانها أو من الحكومة.

تتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بحرية نشر تقاريرها وتوزيعها بعد تقديمها وطرحها بصفة رسمية على السلطات المختصة كما ينص على ذلك القانون.

المبدأ السابع :

وجود آليات متابعة فعالة للتوصيات التي ترفعها الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة :

تقدم الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة تقاريرها إلى السلطة التشريعية أو إحدى لجانها أو إلى مجلس إدارة الجهة المشمولة بالرقابة ، كلما كان مناسباً ، للعرض ومتابعة توصيات محددة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

لدى الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أنظمة داخلية للمتابعة خاصةً بها للتأكد من أن الجهات المشمولة بالرقابة قد عالجت بطريقة صحيحة ملاحظاتها وتوصياتها بالإضافة إلى الملاحظات والتوصيات التي رفعتها السلطة التشريعية أو إحدى لجانها أو رفعتها لمجالس إدارة الجهات المشمولة بالرقابة ، كلما كان مناسباً .

ترفع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة تقارير متابعاتها إلى السلطة التشريعية أو إحدى لجانها أو إلى مجلس إدارة الجهة المشمولة بالرقابة ، كلما كان مناسباً ، للنظر فيها، واتخاذ إجراءات بشأنها، حتى في الحالات التي يكون فيها للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة سلطة قانونية خاصة بها للمتابعة وفرض العقوبات.

المبدأ الثامن :

الاستقلال الذاتي المالي والإداري وتوفر الموارد البشرية والمادية والنقدية المناسبة :

ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تتمتع بالموارد البشرية والمادية، والنقدية اللازمة والمعقولة ، ولا ينبغي للسلطة التنفيذية التحكم في طريقة الوصول إلى هذه الموارد أو توجيهها. تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بإدارة ميزانيتها كما أنها حرة في تخصيص هذه الميزانية بما تراه مناسبا.

تكون السلطة التشريعية أو إحدى لجانها مسؤولة عن ضمان توفير الموارد اللازمة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة لكي تتمكن من القيام بالمهام المنوطة بها.

يحق للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تلجأ مباشرة إلى السلطة التشريعية إذا كانت الموارد المتاحة غير كافية ولا تسمح لها بالقيام بالمهام المنوطة بها.